النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

مجلس نواب الشعب
الواردات
14 مارس 2019
عدد 1094 ع ن

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تونس في 13 مارس 2019 المراسلة رقم 502 /2019

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير التجارة على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: حول عمل أعوان مراقبي الأسعار

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

تبعا للسؤال الوارد من المنظمة التونسية للثقافة للجميع عبر المنصة الرقمية للمجتمع المدني حول ارتفاع الاسعار بما يخالف القانون بسبب انعدام الرقابة، فإن المنظمة تشكو من عدم وجود مراقبي الاسعار مما ساهم في الزيادة في الأسعار الذي نتج عنه ضررا على المستهلك.

الرجاء التفضل ب:

- توضيح أسباب نقص أعوان مراقبي الأسعار
- عدد الأعوان المكلفين بالرقابة عبر مختلف الدوائر الجهوية
- تقرير حول عدد المخالفات المرفوعة من مصالح الوزارة خلال الثلاث سنوات الأخيرة

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
موقع الواب : www.yassine-ayari.com
صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn
الجوال : +216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات التقدير.

ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
موقع الواب : www.yassine-ayari.com
صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn
الجوال : +216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

المنظمة التونسية للتغافة

istre du Commerce

حول ارتفاع الاسعار بما يخالف القانون بسب.

المناطق الداخلية لاحظنا انعدام يكاد يكون يوميا لبعض مراقبي الاسعار الذين لا تراهم الا صبيحة الاسواق الاسبوعية ولمدة ... عوان.. وهذا هو السبب الرئيسي لاستغلال الباعة والتجار واصحاب المحلات التجارية وهم بالاخص باعة المواد الغذائية

منظمة نقاومة لزيادة "العشوائية" في الأسعار التي تبقى مخالفة لما هو مسموح به..؟؟.. مع العلم أن المناطق الداخلية من هذه سنة كيف ذكرنا.. ولا حسيب ولا رقيب لمرتكبيها.. وكيف السبيل لحماية المستهلك من الزيادة غير المشروع في الاسعار اه عملية لمثل هذه التجاوزات.. وكيف يمكن فعلا حد..

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة
الديوان

15 أفريل 2019

مجلس نواب الشعب
الواردات
18 افريل 2019
رمز الإدارة ..... العدد 553

300

من وزير التجارة
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول سؤال كتابي

المرجـــع: مكتوبكم عدد 884 بتاريخ 01 أفريل 2019

وبعد،تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه ،أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا رد للسؤال الكتابي الذي تقدم به السيد النائب المحترم : ياسين العياري ،

وتقبلوا سيدي رئيس المجلس قبول فائق احترامي

وزير التجارة
عثمان الباهي

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة
الديوان

الموضوع: حول سؤال كتابي تقدم به السيد النائب المحترم : ياسين العياري ،حول عمل أعوان المراقبة الاقتصادية

المرجـــع: مكتوبكم عدد 884 بتاريخ 01 أفريل 2019

.1. توضيح حول أسباب نقص الأعوان مراقبي الأسعار

لقد تطورت الإمكانيات الموضوعة على ذمة جهاز المراقبة الاقتصادية تطورا ملحوظا من الناحيتين الكمية والنوعية، غير أنّ نسق تطور تلك الإمكانيات لم يواكب النسق السريع لتطور الحاجيات الحقيقية لهذا الجهاز، وذلك نتيجة تنامي مهام المراقبة الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة (تطبيق أكثر من 20 نصا تشريعيا وأكثر من 227 نصا تطبيقيا و8 كراسات شروط – مهام التكوين و الرسكلة المستمرين الموجهين لأعوان المراقبة الاقتصادية وأعوان السلط الأخرى (الأمن والحرس الوطني)، ومهام البحث عن المعلومة واستخراجها من السوق (دور المراقب الملاحظ).

هذا ، ولتبيان مدى حاجة هذا الجهاز إلى التدعيم والتعزيز من ناحية الموارد البشرية ومن ناحية وسائل عمله المادية، يجدر الوقوف عند الإمكانيات المتوفرة لديه حاليا من هاتين الناحيتين :

1- الإمكانيات البشرية :

تعد المراقبة الاقتصادية **692**عونا ينشطون في ميادين المراقبة بمختلف مجالاتها (الأسعار، المنافسة، الجودة، المراقبة الفنية عند التوريد .....) إلا أن هذا العدد لا يفي بالحاجة، وهو ما يفسّر، أيضا نسبة التغطية والتي تعتبر محدودة ،لذا وأمام محدودية الموارد البشرية لجهاز المراقبة الاقتصادية، فإنه مجال التدخل يبقى دون المأمول

هذا وقد تقدمت الوزارة بمقترح لتعزيز جهاز المراقبة الإقتصادية على النحو التالي:تمكين الوزارة من انتداب 100 عون مراقبة (صيغة الإنتداب المباشر للإسراع في الآجال) لتكوين فرق إضافيّة تختصّ بمراقبة الإحتكار والتلاعب بالأسعار والمواد المدعّمة (فرق قارة بأهم أسواق الجملة والتفصيل وفرق متحرّكة على مستوى الطرقات والمخازن ومسالك توزيع واستعمال المواد المدعمة).

.2. عدد الأعوان المكلفين بالمراقبة الاقتصادية بالادارات الجهوية للتجارة 2019:

2019

الإدارة	العدد
الإدارة الجهوية للتجارة بتونس	34
الإدارة الجهوية للتجارة أريانة	27
الإدارة الجهوية للتجارة بن عروس	30
الإدارة الجهوية للتجارة منوبة	21
الإدارة الجهوية للتجارة نابل	32
الإدارة الجهوية للتجارة باجة	20
الإدارة الجهوية للتجارة سوسة	40
الإدارة الجهوية للتجارة المنستير	21
الإدارة الجهوية للتجارة القيروان	18
الإدارة الجهوية للتجارة بسيدي بوزيد	25
الإدارة الجهوية للتجارة بصفاقس	32
الإدارة الجهوية للتجارة بالمهدية	27
الإدارة الجهوية للتجارة بقفصة	43
الإدارة الجهوية للتجارة بقابس	17

الإدارة الجهوية للتجارة بمدنين	16
الإدارة الجهوية للتجارة بتطاوين	14
الإدارة الجهوية للتجارة بتوزر	21
الإدارة الجهوية للتجارة بقبلي	18
الإدارة الجهوية للتجارة بالقصرين	38
الإدارة الجهوية للتجارة بسليانة	11
الإدارة الجهوية للتجارة بالكاف	23
الإدارة الجهوية للتجارة بزغوان	9
الإدارة الجهوية للتجارة بجندوبة	20
الإدارة الجهوية للتجارة ببنزرت	24
المجموع	581

الإدارات المركزية

الإدارة	عدد الأعوان الحاملين لبطاقات مهمة
الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية	42
الإدارة العامة للتجارة الداخلية	22
إدارة الجودة وحماية المستهلك	42
المرصد الوطني للتزويد والأسعار	5
المجموع	111

العدد الجملي للأعوان المكلفين بالمراقبة الاقتصادية بوزارة التجارة

مجموع جملة أعوان واطارات وزارة التجارة	1179
المجموع أعوان المكلفين بالمراقبة الاقتصادية	692

نسبة الأعوان المكلفين بالمراقبة الاقتصادية	%58.69
الإدارات المركزية	111
الإدارات الجهوية	581

.3. تقرير حول نتائج المراقبة الاقتصادية : 2017-2018-2019

1-حجم العمل الرقابي والمخالفات خلال سنة 2017:

- إجراء **343.112** الف زيارة تفقد على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي .
- رفع **46340** مخالفة اقتصادية في مختلف القطاعات وتركزت خاصة على :

- التجاوزات الاحتكارية والسعرية: **13357** مخالفة شملت خاصة قطاع الخضر والغلال والمواد الغذائية والبيض،
- الإخلال بشفافية المعاملات : **19566**مخالفة شملت خاصة المواد الغذائية والخضر والغلال والبيض والزيت المدعم ، قطاع المقاهي و المطاعم و المخابز ،
- التلاعب بالدعم: **1924مخالفة** منها1264مخالفة في الاستعمالات غير المشروعة و بطرق غير قانونية (الفارينة، الزيت، السميد، الكراس)و 660 مخالفة في المسك و الإتجار في المواد المدعمة،
- مقاومة التجارة الموازية والتهريب: رفع **9701** مخالفة في المصدر والفوترة.
- ممارسات أخرى :رفع **1794** مخالفة .

2-حجم العمل الرقابي والمخالفات خلال سنة 2018:

- إجراء **353.233** الف زيارة تفقد على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي .
- رفع **41574** مخالفة اقتصادية في مختلف القطاعات وتركزت خاصة على :

- التجاوزات الاحتكارية والسعرية: **10944** مخالفة شملت خاصة قطاع الخضر والغلال والمواد الغذائية والبيض،

- الإخلال بشفافية المعاملات : **15076**مخالفة شملت خاصة المواد الغذائية والخضر والغلال والبيض والزيت المدعم ، قطاع المقاهي و المطاعم و المخابز ،

- التلاعب بالدعم: **1955مخالفة** منها 1152 مخالفة في الاستعمالات غير المشروعة و بطرق غير قانونية (الفارينة، الزيت، السميد، الكراس)و 803مخالفة في المسك و الإتجار في المواد المدعمة،

- مقاومة التجارة الموازية والتهريب: رفع **12087** مخالفة في المصدر والفوترة.

- ممارسات أخرى : رفع **1513**مخالفة .

3-حجم العمل الرقابي والمخالفات خلال سنة 2019:

تم خلال الفترة الفترة الممتدة من 01 جانفي إلى غاية 30 مارس من سنة 2019 :

- إجراء **114.620 الف** زيارة تفقد على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي .

- رفع **12484** مخالفة اقتصادية في مختلف القطاعات وتركزت خاصة على :

- التجاوزات الاحتكارية والسعرية: **3020** مخالفة شملت خاصة قطاع الخضر والغلال والمواد الغذائية والبيض،

- الإخلال بشفافية المعاملات : **4467**مخالفة شملت خاصة المواد الغذائية والخضر والغلال والبيض والزيت المدعم ، قطاع المقاهي و المطاعم و المخابز ،

- التلاعب بالدعم: **452مخالفة** منها 297 مخالفة في الاستعمالات غير المشروعة و بطرق غير قانونية (الفارينة، الزيت، السميد، الكراس)و 155مخالفة في المسك و الإتجار في المواد المدعمة،

- مقاومة التجارة الموازية والتهريب: رفع **3817** مخالفة في المصدر والفوترة.

- ممارسات أخرى : رفع **728**مخالفة .